

المحاضرة الرابعة

نحو منهجية موحّدة لوضع المصطلح العربي الحديث

الأستاذ الدكتور محمد هيثم الخياط

نائب المدير الإقليمي

ومدير البرنامج العربي

لمنظمة الصحة العالمية

السبت 12 ذو القعدة 1414هـ - 23 نيسان 1994م

أشكو إليكم أخي أبا وائل!

فقد عودني أن يستحوذ عليّ الاستحواذ كله، فيختار لي موضوع محاضرتي أو حديثي، مُحسناً ظنه بي، حاسباً أنني أحسن كثيراً مما أجدني من أعجز الناس عنه، ثم يختار لي عنوان المحاضرة أو الحديث على النحو الذي يستحب؛ وعودته أن أكون له سامعاً مطيعاً، وأن أنقاد لطلّبتِه انقياداً.. وكان من هذا وذلك، ما ترونه من شأني اليوم!

فقد شاء لي أن أحدّثكم حديثاً ينحو نحو منهجية موحدة، ويعني ذلك - أو يوحي به على الأقل - أننا في هذا العصر الذي تتناثر فيه الألفاظ الاصطلاحية وتتهمر، بحيث تُؤدّ منها مئات كل يوم، ما زلنا نتلمس طريقنا نحو منهجية موحدة. أما متى نجد هذه المنهجية ومتى نطبقها، وكيف سيترتّب ركب العلم وتيار الحضارة حتى تستقرّ بنا حيرتنا على مستقر، أو ترسو بنا سفينة منهجيتنا على ساحل.. فإله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم إن هذا العنوان يعني - أو يوحي على الأقل - بأن المحاضر يزعم، أن كل ما أصدرته مؤتمرات التعريب وملتقيات ومنتديات ومرابده وأسواقه - وما أكثرها - لم يكن شيئاً مذكوراً، وأنه لا بد لنا، كما هو شأن هذه الأمة المسكينة في عصرنا الحديث، من أن نهدم كل ما سبق في كل مرة، ونستأنف البنين من الأطلال أو الأنقاض.

وأنا أعيد أخي أبا وائل من أن يكون أراد بي ما ذكرت، ولكنها تفكّهة أحببت أن أبدأ بها حديثاً قد يكون جافاً.. ولو أنها في الوقت نفسه لا تكاد تخلو من سخرية مؤلمة لو تأملنا طويّة ما زعمت.

على أن في عنوان المحاضرة أمراً آخر يمضني، ولا أستطيع أن أغضّ الطرف عنه. فأنا امرؤ يضيق صدري ولا يكاد ينطلق لساني حين استعمل لفظ "المنهج" وما ينفّر عنه. وليس مرّ ذلك - لا سمح الله - إلى أنني أكره المولّد من الكلم، بل لعلي من أشد الناس حماسةً للمولّد وحفاوةً به.. ولكن لأن كلمة "المنهج" هذه تصطبّح معها في مخيلتي تلك الظلال المؤلمة التي صاحبت مولدها الجديد في مطالع هذا القرن.. هي وتوائمتها التي لا نزال نلغظ بها حتى اليوم: التتوير والحداثة والجديد والمعاصرة والتحرر وثقافة العصر، وأمثال هذه الألفاظ التي تعود بي عن غير ما شعور إلى قرنين مضياً، يوم أجلب ذلك الطاغوت الماجن نابليون بخيله ورجله، وغزا بلادنا بأساطيله وجحافلها،

ليقضِي على بواد نهضتنا الحديثة التي حمل لواءها آنذاك البغدادي صاحب الخزانة،
والزبيدي صاحب تاج العروس، والجبرتي الكبير صاحب المخترعات الميكانيكية
والصنائع الحضارية التي تعلمها منه طلاب الإفرنج، "وذهبوا إلى بلادهم - كما يقول
الجبرتي الابن المؤرخ - ونشروا بها العلم من ذلك الوقت وأخرجوه من القوة إلى الفعل
واستخرجوا به الصنائع البديعة".

وقد استطاع الطاغية "بونابرتة" أن يحقق ما أراد بكل شراسة، فكان يأمر عند مطلع
كل شمس بقتل خمسة أو ستة من التلامذة النابهين لهؤلاء العلماء الأعلام، ثم طلب من
خليفته الهالك كليبر - فيما كتب إليه - أن يجمع خمسمئة أو ستمئة من المماليك أو
الرب ومشايخ البلدان ويسفرهم إلى فرنسا ليحجزوا فيها عاماً أو عامين يشاهدون فيهما
عظمة الأمة الفرنسية ويعتادون على لغتها وتقاليدها، فإذا عادوا إلى مصر كان له منهم
حزب يضم إليهم غيرهم. ولما غادر الفرنسيون مصر صاغرين، حملوا معهم - كما يقول
أمين سامي باشا في تفويم النيل - "الأوراق والكتب.. ليس التي تخصهم فقط بل كل ما
يروونه نافعاً!!".

تعود بي الذاكرة - على الرغم مني - إلى ذلك كله، فأستذكر كيف فرغ غزائنا أولئك
هذه الأمة من مجدديها الحقيقيين، وجردوها من الأوراق والكتب وكل ما يروونه نافعاً، ثم
أخذوا أناساً من بني جلدتنا فلقنوهم ثقافتهم هم، وأعادوهم إلينا بما يُراد به القضاء على ما
تبقى، إن كان قد بقي لنا شيء. وكان مما عادوا به كلمة "المنهج" هذه.

فمن أجل هذه الصورة التي لا تكاد تفارقني أغصُّ بهذه الكلمة. ثم من أجل أنها
أيضاً من الألفاظ المشتركة. فهي تستعمل أيضاً في مقابل الكلمة الأجنبية
Curriculum في الحديث عن المنهج الدراسي، وإن حاول بعضهم أن يقول المنهاج،
ولكنهم جميعاً يجمعونها على مناهج، فلا تكاد تخلو وزارة من وزارات التربية أو كلية من
الكليات الجامعية من لجنة للمناهج.

ويخيّل إليّ أن علماء هذه الأمة كانوا يستعملون "علم الأصول" لما نريده اليوم
بلفظة الميتودولوجيا. فإذا صح ذلك - وهو صحيح إن شاء الله - فله فائدة جلييلة سأعود
إليها بعد قليل.

ومهما يكن من أمر، فإن كل هذا الحرج الذي أشعر به، لا يسوّغ لي الخروج على إجماع من المحدثين أو شبه إجماع، في استعمالهم صيغة المصدر الصناعي من كلمة "المنهج" وسأتحدث عن "المنهجية" كما يتحدثون.. وأمري إلى الله!

غير أنه قد بقي في العنوان أمرٌ آخر. فقد أطلعتُ بأخزةٍ على مقالة للأخ الفاضل الدكتور يحيى عبدالرؤوف جبر في مجلة اللسان العربي، قال فيها: "إنه لغريب حقاً أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة مصطلح بدلاً من اصطلاح، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغةً إلا إذا اصطلحنا عليها! ذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها وإنما استخدم العرب بدلاً منها المفردات الآتية: الاصطلاح، والكلمة، والمفردة، والمفتاح، واللفظ..". ثم ساق لذلك عدداً من الأمثلة. وهو مصيبٌ في ذلك بادي الرأي، ولكن الأمر يحتاج إلى فضلٍ ببيان. ونعم! كانوا كثيراً ما يقولون "الاصطلاحات" لهذه الألفاظ الاصطلاحية، ونحن نجد هذه اللفظة في اسم أول معجم طبي عربي - بل لعله أول معجم طبي في العالم كله - من تأليف أبي منصور الحسن بن نوح القمري المتوفى في آخر القرن الرابع الهجري، وهو كتاب "التنوير في الاصطلاحات الطبية"، كما نجده في اسم الكتاب الموسوعي العظيم "كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي المتوفى بُعيد منتصف القرن الثاني عشر الهجري.

ولكن التهانوي نفسه يقول في كتابه هذا: "شمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم.. فلم يتيسر تحصيلها من الأساتذة، فصرفت شطراً من الزمان إلى مطالعة مختصراتها الموجودة عندي، فكشفها الله تعالى عليّ، فاقتبست منها **المصطلحات** أو أنّ المطالعة وسطّرتها على حدة على حدة في كل باب يليق بها، على ترتيب حروف التهجّي، كي يسهل استخراجها لكلّ ثمّ يقول "الفن الأول في الألفاظ **المصطلحة** العربية وقد يذكر فيه بعض الألفاظ غير **المصطلحة** أيضاً".

وقبل ذلك بقرون قال الفلقشندي (المتوفى سنة إحدى وعشرين وثمانمئة للهجرة) في "صبح الأعشى": ".. هذا والمؤلفون في هذه الصنعة - يعني الكتابة ولا سيما كتابة الإنشاء - قد اختلفت مقاصدهم في التصنيف، وتباينت مواردهم في الجمع والتأليف. ففرقةٌ أخذت في بيان أصول الصنعة وذكر شواهدا وأخرى جنحت إلى ذكر

المصطلحات وبيان مقاصدها.. على أن معرفة **المصطلح** هي اللازم المحتم والمهم المقدم لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه..".

ثم استعمل لفظة "**المصطلح**" في كتابه كثيراً.

ومن كتبنا التي استعملت لفظ "المصطلح": كتاب "التعريف بالمصطلح الشريف" لابن فضل الله العمري "المتوفى في منتصف المئة الثامنة للهجرة". وكتاب "مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد الثلاثة عشر المروية عن الثقات" لنور الدين العذري (المتوفى في أول المئة التاسعة للهجرة)، وكتاب "بحر الجواهر في تحقيق المصطلحات الطبية" لمحمد بن يوسف الهروي (في مطلع القرن العاشر الهجري)، وكتاب "الشذور الذهبية في المصطلحات الطبية" الذي ألفه أساتذة كلية طب قصر العيني بُعِدَ منتصف القرن الثالث عشر الهجري، ثم هناك نسخة مخطوطة من كتاب "التتوير في الاصطلاحات الطبية" الذي أشرنا إليه، وُسِمَت باسم "مصطلحات الطب".

وابن خلدون (المتوفى في أوائل المئة التاسعة للهجرة [808]) يجعل الفصل الثاني والأربعين من مقدمته: "في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان وتحقيق معناه وبيان أنه لا يحصل للمستعربين من المعجم"، مع قوله في مكان آخر عن أهل التصوف مثلاً: ".. ثم لهم مع ذلك آداب مخصوصة بهم واصطلاحات في ألفاظ تدور بينهم، إذ الأوضاع اللغوية إنما هي للمعاني المتعارفة، فإذا عرض من المعاني ما هو غير متعارف، اصطلاحنا عن التعبير عنه بلفظ يتيسر فهمه منه". كما يقول في مكان آخر: ".. ويدل أيضاً على أن تعليم العلم صناعةً اختلفت الاصطلاحات فيه، فلكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به، شأن الصنائع كلها، فدل على أن ذلك الاصطلاح ليس من العلم وإلا لكان واحداً عند جميعهم".

يتبين لك مما تقدم وهو غير مستقصى، أن علماء هذه الأمة قد استعملوا "الاصطلاح" و "المصطلح" جميعاً، كما يتبين كذلك أن "الاصطلاح" من الألفاظ المشتركة لأنها تستعمل للمصدر والاسم جميعاً، وخير لنا نستعمل لفظة لا اشتراك فيها. ثم إن الكاتب الفاضل قد قال في مقاله: "مع أن هذه الكلمة - أي المصطلح - لا تصح لغةً إلا إذا اصطلاحنا عليها" وقد اصطلاحنا عليها بالفعل منذ مئات السنين كما رأيت، والله الحمد.

يقول المصطفى الشهابي في كتابه القيم "المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث":

"والاصطلاح في اللغة تصالُّحُ القوم، وهو أن يقع الصلح أي السلم بينهم. والاصطلاح أيضاً هو العرف الخاص. وفي مستدرک التاج هو "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص" وهذا المعنى هو الذي يهمننا ذكره. يقال مثلاً: "اصطاح العلماء على رموز الكيمياء، أي اتفقوا عليها. وهذه الرموز هي مصطلحات أي مصطلحٌ عليها. والمصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية".

هذا ما ذكره الأمير الشهابي رحمه الله. ومن قبْلُ ذكر الجرجاني في تعريفاته أن "الاصطلاح إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما". وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى". وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد".

ولكني أريد أن أستفيد مما ذكره الشهابي في مطلع حديثه، أن الاصطلاح - لغةً- تصالُّحُ القوم، لألفت النظر إلى أن القوم حينما يريدون الاتفاق على وضع اللفظ بإزاء المعنى فإنهم كثيراً ما يختلفون، وقد يطول الجدل والنقاش بينهم كثيراً، ثم يصطلحون على لفظ معين، أي يصلون إلى حل وسط يتفقون عليه من أجل ذلك كان لا بد في وضع المصطلح الموحد من أن يتخلى كل طرف من الأطراف عن بعضٍ عصبِيَّته لمصطلحه، وإلا ساد الاختلاف بدل الاصطلاح. وهذه حقيقة أرجو أن نكون على دُكر منها في حديثنا عن المصطلح الموحد.

ولا تثريبَ علينا بعدُ - إن شاء الله- في استعمال لفظة "المصطلح" للدلالة على ما نحن بصدد، بل وفي تفضيلها على لفظة "الاصطلاح" تمييزاً بين الاسم والمصدر. طالت كثيراً هذه التوطئة فمعدرة. ولكني وجدت من الخير أن لا أدع مثل هذه الأمور التي تطرقت إليها دون تحرير، حتى نسير في حديثنا على بيّنة إن شاء الله.

ذكرت قبل قليل أنه قد سبق إلى ظني أن علماء هذه الأمة كانوا يستعملون "علم الأصول" لما نطلق عليه اليوم اسم "المنهجية". فقد نقل التهانوي عن الشيخ شمس الدين في "إرشاد القاصر" قوله: "أصول الفقه علمٌ يتعرّف منه تقرير مطلب الأحكام الشرعية العملية، وطرق استنباطها، وموارد حججها، واستخراجها بالنظر". فهذه هي الميثودولوجيا لا تزيد ولا تنقص: تحديد الغاية والمصادر، وطرق الاستنباط وموارد الأدلة وإعمال الفكر والبحث العلمي.

وقد خطر ببالي أن أعود إلى (مجلة الأحكام العدلية) فأستأنس بما ورد فيها لهذا الذي غلب على الظن. وكان ما توصلت إليه طريفاً بالغ الطرافة. فقد وجدت بين القواعد المئة التي تبدأ بها المجلة، قواعد عدة يصلح الاحتجاج بل الالتزام بها في منهجية وضع المصطلح العلمي وتوحيده.

فالمادة الخامسة من مواد المجلة تقول: "الأصل بقاء ما كان على ما كان"، والمادة السادسة تقول: "القديم يترك على قَدَمه". وفي هاتين المادتين أصلٌ جليل يحسن أن نأخذ به في مجال المصطلحات، فنترك المصطلح القديم على قَدَمه ما كان صالحاً، ولا نعدّل عنه إلا لمسوّغ واضح. وبذلك نستبعد شطراً صالحاً من مصطلحات أسلافنا من مجال المناقشة. ذلك أنه "ما ثبت بزمان يُحكم ببقائه، ما لم يقدّم الدليل على خلافه" كما تقول المادة العاشرة من مواد المجلة، وأن "الاجتهاد لا يُنقض بمثله" كما تقول المادة السادسة عشرة، فلا تغيّر المصطلح لمجرد شهوة التغيير، كما يحدث مع الأسف في كثير من الأحيان.

وبمثل هذه القاعدة التزمت لجنة توحيد المصطلحات الطبية التي أعدت المعجم الطبي الموحد. فقد كانت اللجنة تعمد قبل كل شيء إلى تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي، من بين الألفاظ العلمية المبنوثة في المعاجم العربية، أو المستعملة في الكتب العلمية القديمة، مفضّلةً في ذلك الصالح من الأقدم على الصالح مما يليه في القَدَم، ابتداءً بأطباء العرب الأقدمين في صدر الحضارة العربية الإسلامية كالرزي وابن سينا وعلي بن العباس، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم في مشرق الدولة العربية الإسلامية ومغربها، ثم ما استعمله الأساتذة التُرك في عهد الدولة العثمانية إذ كانت

مصطلحاتهم كلها عربية أو تكاد، ثم ما استعمله أساتذة كلية الطب في أبي زعل ثم قصر العيني زمن محمد علي، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت أيام كانت تدرّس الطب بالعربية، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة السورية - جامعة دمشق - في مطالع هذا القرن، ثم ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وأصلُّ آخر نستنبطه من مادتين أخريين من مواد المجلة، تقول أولهما وهي الثانية عشرة: "الأصل في الكلام الحقيقة"، وتقول الثانية وهي الحادية والستون: "إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز". فما استطعنا أن نعثر له على لفظة تمثل الحقيقة أو ما يشق منها فهي أولى، وإلا فليس علينا في المجاز حرج.

قال أبو حيان في الارتشاف: "أما صاحب النهاية وهو أبو المعالي الموصلي بن الخباز، فذكر رسماً للحقيقة، وهو لفظ يستعمل لشيء وضع الواضع مثله لمثله لا عينه لعينه كالأسد للآب؛ ثم قال: وعلامتها سبق الفهم إلى معناها. وقال: المجاز لفظ يُستعمل لشيء بينه وبين الحقيقة اتصال، وذلك كاتصال "التشبيه" كاستعمال الأسد للشجاع، واتصال "السبب" كاستعمال السحاب للنبات، واتصال "البعضية" كاستعمال الحافر لذي الحافر، واتصال "الكلية" كاستعمال العالم لبعضه، واتصال "العموم" كاستعمال الحجر للياقوت، واتصال "الخصوص" كاستعمال السيف للسلاح، واتصال "الإضافة" كاستعمال القرية لأهلها، واتصال "الاشتمال" كاستعمال الشيء لما هو مشتمل عليه نحو الغائط للعدرة..".

على أننا قبل أن نصل إلى المجاز نحاول أن نستفرغ الحقيقة بالاشتقاق، والاشتقاق - كما يقول الشريف الجرجاني في تعريفاته - "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وترتيباً (لا تركيباً كما ورد في النسخ المطبوعة) ومغايرتها في الصيغة، و[الاشتقاق] الصغير أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب نحو: ضَرَبَ من الضَّرْب، و [الاشتقاق] الكبير أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو: جذب وجذب، و[الاشتقاق] الأكبر أن يكون بين اللفظين الترتيب في المخرج نحو: ونهق.

غير أننا حين نذكر الاشتقاق فإن الفكر يتجه بنا على الفور شطر الاشتقاق الصغير، ولكننا قد نضطر إلى الاشتقاق الكبير أحياناً، فقد واجهتنا في المعجم الطبي الموحد مثلاً كلمة من مستحدثات علم المناعة وغرس الأعضاء، تعني المجانسة وما هي بمجانسة كاملة، وهي بالأجنبية Syngenetic فاشتققنا لها من "ج ن س" اشتقاقاً أكبر فقلنا مُسَاجِح. ولكن ذلك يبقى إن وقع في حيز النادر العزيز.

أما الأصل الثالث من أصول الاصطلاح، فنجدته في المادة السابعة عشرة من المجلة التي تقول: "المشقة تجلب التيسير"، يعني أن الصعوبة تصير سبباً للتسهيل. والأصل فيها قوله تعالى: [يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر] وقول النبي ﷺ: "يسرّوا ولا تعسّروا وبشّروا ولا تنفّروا". وما أحرانا أن نهتدي بهذا الهدى الكريم فننطق على أن نستعمل من الكلام أيسره وأسهله، ونبتعد عن غريبه ومستصعبه، وعمّا ينفّر الناس من اعتناق المصطلحات العلمية العربية ويصدّهم عن الإيمان بالتعريب. رحم الله الجاحظ حين قال: "ما رأيت أمثلاً طريقة من هؤلاء الكتاب، فإنهم التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعراً حوشياً، ولا ساقطاً سوقياً" وقد ذكر ابن الأثير في "المثل السائر" "أن الكتاب غربلوا اللغة وانتقوا منها ألفاظاً رائقة استعملوها".

وثمة أصل رابع نستنبطه من مواد المجلة السادسة والثلاثين إلى الثانية والأربعين وهي التالية: "العادة محكمة"، استعمال الناس حجة يجب العمل بها"، ولا ينكر تغيير الأحكام بتغيير الأزمان"، "الحقيقة تترك بدلالة العادة"، "إنما تعتبر العادة إذا اطّردت أو غلبت"، "العبرة للغالب الشائع لا النادر".

هذا الأصل المهم هو أن نُعير استعمال الناس مما يستحقه من اهتمام. وللناس مسلك عجيب في استحسان الألفاظ أو استقباحتها، وكثيراً ما يحار المرء فيه ولا يستطيع أن يعثر له على التعليل.

فقد تقبل الناس مثلاً - خاصّتهم وعامّتهم - لفظة "الإذاعة" بقبول حسن، ولم يجدوا حرجاً في استعمالها على أوسع نطاق، ولكنهم توقفوا في استعمال لفظة "المدياح" فلا تكاد تُستعمل - إن استعملت - إلا في أضيق الظروف، والله أعلم كيف كان ذلك.

وقد اقتُرحت لفظة (الحاكي) - وهي لفظة لطيفة خفيفة الدم - لتقابل ما يستعمله الناس باسم "الفونوغراف" أو "الغراموفون" أو "الببّك أب" .. ولكنها ماتت، وعاشت الألفاظ الأعجمية المقابلة لها على اختلافٍ في البلدان والمجتمعات.

وقد استحَبَّ الناس لفظة "الفشل" وأصلُ معناها الضعف، على "الإخفاق" و "الخيبة"، فاستعملوها في مثل "الفشل الكلوي"، واشتقوا منها "الإفشال" و "الفاشليين".

والقلب تُغذِّيه شرايينُ صغار، اشتقوا لها بالأعجمية اسماً من Corona وهو التاج أو الإكليل، فألفَ الناس في مصر "الشريان التاجي" وألفَ الناس في الشام "الشرايين الإكليلية" وأزَهَقْنَا ذلك وأمثاله من أمرنا عُسرًا في اختيار المصطلح الطبي الموحد.

وعندما أصاب الزلزال القاهرة قبل عام وبعض عام، تَضَعَّعَ بِنْيَانُ بعض المباني فقررت الحكومة أن تُجري لها عملية "تمكيث". ولكن الناس جميعاً شاؤوا أن يسمعوا "التمكيث" على أنه "تتكيس"، فلا يكاد يمر يوم إلا وتسمع أن العمارة الفلانية بحاجة إلى "تتكيس" وهو - كما لا يخفى - عكس المراد.

ولو ذهبْتُ أعدَدُ الأمثلة لضاق بي الوقت، ولكنني أرى من الخير أن نتخذ مبدأً من مبادئ منهجيتنا في وضع المصطلح العلمي وتوحيده تحكيمَ العادة والعملَ باستعمال الناس على أنه مسوَّغ للترجيح إذا صح مصطلحان، ذلك مع التقيد بالقيد الأخرين اللذين وردا في المجلة: "إنما تعتبر العادة إذا اطَّردت أو غلبت" و "العبرة للغالب الشائع لا النادر". وقد كان أستاذنا الجليل الدكتور حسني سبوح رحمه الله كثيراً ما يردّد المقولة المعروفة: "الخطأ المشهور خيرٌ من الصواب المهجور".

أما الأصل الخامس الذي رأيت من الخير اقتباسه من مواد المجلة، فقد وجدته في المواد الحادية والعشرون والثانية والعشرين والثانية والثلاثين، تقول الأولى: "الضرورات تبيح المحظورات" وتقول الثانية: "الضرورات تقدر بقدرها" وتنص الثالثة على أن "الحاجة تُنزل منزلة الضرورة عامةً أو خاصة".

وقد سبق لي قبل خمسة أعوام أن تحدثتُ في هذا المجمع المبارك عمّا أسمىه
"نظرية الضرورة العلمية". وتسمحون لي - مشكورين، مأجورين إن شاء الله- أن أستذكر
أهم ما ذكرته في ذلك الحديث.

قلت إن الضرورة عند سلف هذه الأمة ضرورتان: ضرورة شرعية وضرورة شعرية.
ولو أنني ألمح إليهما ضرورةً ثالثة هي الضرورة العلمية.

وقلت إن هذه الضرورات الثلاث، تتصل فيما أرى بالمثل العليا الثلاثة التي تواطأ
عليها الناس: الخير والجمال والحقيقة.

فالضرورة الشرعية خروج على القواعد النافذة.. لوجه الخير.

والضرورة الشعرية خروج على القواعد النافذة.. لوجه الجمال.

والضرورة العلمية خروج على القواعد النافذة.. لوجه الحقيقة.

فمن الخير للذي يكاد يموت جوعاً أن يَطْعَمَ ما حرّمه الله عليه، فيعودَ الحكم إلى
الأصل وهو الإباحة، سمعاً وطاعة للشارع عز وجل: [فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فإن
ربك غفور رحيم].

وفي سبيل الجمال خرجت الجماعة اللغوية كلها، ثم خرج أفرادها الشعراء على

القواعد النافذة في اللغة، معبرين عن هذا الجمال تارة بما يستخفون في مقابل ما
يسنتقلون، أو بمحاكاة الصيغة، أو بالإتباع أو بغير ذلك من العبارات التي لا تخرج عن
مفهوم الجمال: جمال العبارة.

فلماذا لا تخرج الجماعة اللغوية، كلها أو أفرادها العلماء، على بعض القواعد النافذة
في اللغة في سبيل الحقيقة أو قُلْ: الدقة العلمية؟ وقد كان ذلك حقاً، وضربتُ له - في
محاضرتي تلك - الأمثال.

فثمة "أصل" كان عليه بنیان هذه اللغة الشريفة، وحاول علماء اللغة منذ عهد الخليل
أن يتصوروا كيف كان، فقاموا بعملية استيفاء راجع، توصلوا منها إلى صرح مكتمل، لا
ترى فيه عوجاً ولا أمتاً، ولا تحس فيه شذوذاً ولا خلاً.

"فالأصل في الأسماء مثلاً - كما تبين لهم- أن تتون وأن تدخلها حركة الجر،
والأصل في الأفعال أن تُبنى". و"الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر، والأسماء
كلها حقها أن تكون مُعربة".

ولكن سرعان ما تبين لهم أن ثمة منزعاً دائماً إلى الخروج على الأصل، والخروج عن القياس على الأصل، وتلك عملية تزاولها الجماعة ويزاولها الأفراد وتتجلى فيها حيوية اللغة وحزاكها. فإذا مارستها العرب جماعةً كانت مقبولة على الإطلاق وحلت محلّ الأصل، وإذا مارسها الأفراد كانت مقبولة في بعض الأحوال وأطلق عليها اسم الضرورة، وإنما يحدث ذلك بآلية يطلق عليها الخليل وسيبويه اسم "التشبيه"، واستمع - إن شئت - إلى قول سيبويه: "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً؛ وقوله: "يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وسنذكره أيضاً إن شاء الله؛" وقوله: "هذا باب ما أجرى مجرى 'ليس' في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصيرُ إلى أصله، وذلك الحرف 'ما'. تقول: [ما عبدُ الله أخاك] و [ما زيدٌ منطلقاً] وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى 'أما' و 'هل' وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس 'ما' كـ 'ليس' ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ 'ليس' إذ كان معناها كمعناها".

فإذا مارس الأفراد ما مارسته الجماعة، أطلقوا على ذلك اسم الضرورة، وهي نوع مخصوص من الظاهرة لأنه يتجلى في اتجاهين اثنين: الاتجاه الأول هو الخروج على الأصل اقتداءً بما فعلته الجماعة اللغوية في بعض الأحوال، والاتجاه الثاني هو العودة إلى الأصل ببعض ما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله.

يدلنا على الاتجاه الأول بعض ما قاله سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرّف ما لا ينصرف: يشبهونه بما ينصرف من الأسماء.. وحذف ما لا يُحذف: يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً.. وربما مدّوا مثل مساجد ومناير.. شبّهوه بما جُمع على غير واحد في الكلام.. ومن العرب من يتقلّ الكلمة إذا وقف عليها ولا يتقلّها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف.. إلى أن يقول في شبه قاعدة: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً".

أما الاتجاه الثاني في مسيرة الضرورة الشعرية فهو اتجاه معاكس لعملية الخروج الجماعية على الأصل: هو ردّ إلى الأصل أو إجراءً على الأصل، يصدر عمّا أودعه الله سبحانه في سليقة الشاعر من تراث الجماعة اللغوية، فيجعله يعود إلى الأصل متهدياً بهدي هذه السليقة. فمن كلام الخليل فيما يرويه سيبويه: "كما قالوا حين اضطروا في

الشعر فأجروه على الأصل" ومن كلام سيبويه: "واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل.. وهذا في الشعر كثير".
والحق أن ذلك ليس مقصوداً على الشعر، بل إنك لتراه كذلك في القراءات وفي الأمثال، وتراه في كل مناسبة تستلزم الدقة العلمية في التعبير، وفي ذلك يقول البغدادي في الخزانة:

"وقد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمتقضى الحال.. ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن **اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ**. وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يُعلم أنه مطابق لمتقضى الحال؟".

من أجل ذلك دعوتُ وأدعو إلى الاعتدال بهذين الاتجاهين في ركوب الضرورة والافتداء بهما في سبيل الحقيقة والدقة العلمية، وإن كنت أفضل أن تقوم الجماعة اللغوية العلمية بذلك - وهي لجان التوحيد والمجامع واتحاد المجامع - فتستمد الألفاظ المؤددة على الضرورة من السلطان الجماعي، قوة كقوة الخارج على الأصل فيما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله حتى أصبح أرسخ من الأصل.

بعد هذا الاستعراض الموجز لهذه القواعد العامة الخمس، وهي: أولاً: ترك القديم على قدمه ما كان صالحاً وعدم العدول عنه إلا لمسوغ واضح وثانياً: استقرار الحقيقة بالاشتقاق بأنواعه وإلا فاللجوء إلى المجاز، وثالثاً: الحرص على المصطلحات السهلة الميسرة المقبولة والبُعد قدر الإمكان عن الألفاظ المتوعرة، ورابعاً: اعتبار استعمال الناس حجةً يجب العمل بها والبحث عن بديل مناسب لأي مصطلح يرفضه الجمهور، وخامساً: إباحة المحظور في سبيل الضرورة العلمية وتنزيل الحاجة منزلة الضرورة.. أقول بعد هذه القواعد العامة وقبل الحديث عن مقدمات المنهجية وتفاصيلها، أسمح لنفسي أن أثير قضيتين اثنتين ذواتي شأن كبير، وقد ثار حولهما كثير من النقاش.

القضية الأولى أن كثيراً من أخواننا الذين يريدون أن يقتنوا للمصطلحات إن صح التعبير، يرغبون في وضع قوالب جامدة لا يباح الخروج عليها أبداً، ويعدون الاستمسك

بالقواعد التي يُتفق عليها والالتزام الصارم بها أمراً لا بُدّ منه إذا أريد لنا توليد المصطلحات وفق منهج علمي، وما أظنّ أحداً يعارض هذا الذي يقولون إذا أُضيف له قيدٌ صغير وهو: "ما كان ذلك ممكناً". أما إذا لم يُصَفْ هذا القيد فسوف نحاول ضرباً من المحال، ونخرج على الناس بعديد من المصطلحات العجيبة التي لا تصلح للاستعمال.

ولأضرب على ذلك مثلاً من مصطلح الطب. فقد اتفقنا في لجنة المعجم الطبي الموحد على أن نتخذ صيغة (فُعَال) التي أقرت المجامع قياسيتها للدلالة على المرض، فنجعلها لمقابلة الألفاظ الأعجمية المنتهية باللاحقة Osis - بالإنجليزية أو Ose بالفرنسية. وقد ساعدتنا هذه الصيغة كثيراً، مشتقين من أسماء الأعضاء ومن غيرها على حد سواء؛ فاشتقنا الكُلاء - من الكلية- مقابل nephrosis، والحُمّاض - من الحمض- مقابل acidosis، والزُّراق - من الزرقة- مقابل cyanosis، وهكذا في عشرات من الكلم. ولكننا حين أردنا أن نشق الصيغة نفسها من اللون الأخضر مقابل chlorsis أو الأحمر مقابل erythrosis، وجدنا أنفسنا أمام لفظة "خُضار" وهي مشهورة في الاستعمال لتلك الثمرات الخضراوات ولا يمكن أن يخطر بالبال غيرها، ثم أمام اللفظة الأخرى - الحُمَار - التي لا يتبادر إلى الذهن منها إلا ذلك الحيوان الأعجم الصابر أياً ما كان السياق! فكان لا بد من أن نعدل عنهما إلى الاخضرار والاحمرار. كما عدّنا عن هذه الصيغة في ألفاظ أخرى، إذ كيف نَمِيز "السُّود" من "السُّود" و"البَيَاض" من "البَيَاض"؟ نعم قد نتصرف في حرف العلة فنقول السُّيَاد والبُؤَاض - وهما كلمتان غريبتان - ولكن كيف نَمِيز "العُظَام" داءً و"العِظَام" جمع العظم أو "الدُّمَاع" داءً و"الدِّمَاع" العضو أو هل نعني "بالنُّخاع" داءً أو عضواً؟ وكيف نوَلِّدُ فُعَلاً من "الغُضروف".. ثم إن "للعُضَال" معنى معروفاً ولو أننا استبحنا استعماله استعانة بالسياق وهكذا. نعم! قد تُحَلَّ المشكلة جزئياً إذا كانت الكلمات مشكولة، ولكن أتى لنا ذلك. وإذا تكفّلت الحواسيب أو الكواتيب word processors بذلك فكيف بمن يَسْتَمَلون وَيَخْطُون بأيمانهم وهم الأصل وهم الكثرة الغالبة؟

ثم إذا التزمنا بترجمة حرفية للكلمة الأجنبية، فهل سنترجم تلك الكلمات التي بُنِيَتْ في ما مضى على حديث خُرَافة أو مفهوم خاطئ؟ هل سنقول الريح الأصفر في مقابل

cholera والتأثير (نعني تأثير الأجرام) في مقابل influenza والهواء الوخيم في مقابل malaria.؟

ثم إننا لا نبدأ من الصفر، ولكننا نبدأ وأمامنا صرح شامخ من المصطلحات التي وضعها الأسلاف، فهل سنغيّر كثيراً مما وضعوه ليتّسق مع قواعدها الجديدة؟ وهل يقبل الناس ذلك؟

وقد يكون من الأفضل أن يكون المصطلح كلمة واحدة (مصطلح بسيط كما يقولون) لتسهيل النسبة إليه وجمعه وما إلى ذلك، فنقول في الطب مثلاً "المُقَلّة" بدل "كرة العين" ونقول "النخاع" بدل "الحبل الشوكي".. ولكن هل يتأتى ذلك دائماً؟ وكيف نصوغ مصطلحاً من لفظة واحدة "للفص الأمامي من الغدة النخامية" مثلاً؟

وما هي المصطلحات المبتذلة التي يدعو بعضهم إلى اجتنابها؟ قالوا: "هي التي أفقدها الشيوع دقتها العلمية".. فمتى كان الشيوع مُفَقِّداً للدقة العلمية؟ وهل كلما شاعت كلمة استبدلنا بها كلمة مهجورة؟ وما هي مقاييس هذا الابتذال الذي يزعمون؟

وقد عاب علينا بعض أصحابنا أننا نستعمل التذكير أحياناً والتأنيث أحياناً في كلمات تكاد تكون مترادفة فنقول "المتقبّل" مقابل acceptor ولكننا نقول "المستقبلة" مقابل receptor، والواقع أننا لو قلنا "المستقبِل" لقرأها الناس "المستقبِل" فهذا أول ما يتبادر إلى الذهن، ونحن لا نريد أن نُعْنِتَ الناس بكلمات يحارون في لفظها أول وهلة، بل نريد لهم قراءة سهلة سلسة ميسورة.

كما أن من علماء المصطلحية من يبيح لغيرنا أن ينقل الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى مجازي لشبهة صلة، ولا يبيح ذلك لنا. فقد نقل الأطباء الأعاجم كلمة lumen ومعناها الضوء لتدل على الفتحة التي يدخل منها الضوء، أي على أي نافذة أو كوة، ولا سيما إن كانت مستديرة ثم استعملت لتدل على جوف الأنبوب، أو العضو الذي يشبه الأنبوب، لأنه إن كان مفتوح الطرفين يبقى مضيئاً في حين يبقى ما يحيط به مظلماً، فلما قلنا "لمعة" بالعربية ونقلناها للدلالة على المعنى الآخر، عيب علينا ذلك، مع أن للمعة معنى آخر يلمح إلى ما نريد وهو الموضع الذي لا يصيبه الماء في الضوء أو الغسل من الجسد.

رأيي في هذه القضية الأولى، إذن، أن نضع من الضوابط ما نراه محققاً صوغَ المصطلحات على أفضل وجهٍ وأجوده، وبما يضمن الدقة العلمية إلى أبعد مدى، ولكن أن يكون لدينا مع ذلك من المرونة ما يتلاءم مع الحالات الاستثنائية، ويضمن "مقبولية" اللفظ إلى جانب دقته العلمية.

أما القضية الثانية التي أريد الخوض فيها فهي قضية إضافة أحرف جديدة على حروف الهجاء العربية لمقابلة بعض الأحرف الأعجمية.

وقد كان من سؤالي الأفضلية أنني ارتكبت هذا الخطأ وغلوتُ فيه، ثم تبين لي خطئي فرجعت عنه، راجياً أن أكون من الذين تابوا وأصلحوا ويَبِينُوا إن شاء الله.

فالأمم الأخرى لا تختراع حروفاً جديدة لرسم ما تقتضيه من لغات أخرى، وإنما تكتب الحرف بأقرب حرف إليه من لغتها وتلفظه كذلك. فالإغريقية مثلاً تنقل الدال "ذلتا" والباء "فينا" ولا تبتكر أي حروف جديدة. وقل مثل ذلك في سائر اللغات. فلماذا يراد للعربية وحدها أن تنفرد بهذا الشذوذ، ولماذا يراد قسر اللسان العربي على ارتضاح كل لُكنة أعجمية لا مثال لها في حروف العرب، وتسجيل هذه الغرائب – كما يقول الشيخ أحمد شاكر- برموز اصطلاحية تدخل على الرسم العربي تزيدياً في الحروف وتكثرأ. حتى إذا ما تمّ هذا الأمر، وجدنا اللغة العربية في رسمها، وكتابتها ونطقها ولهجاتها مجموعة غريبة متنافرة من اللهجات الأعجمية والرسوم الرمزية، ووجدنا ألسنة أبنائنا لا تقيم حرفاً من العربية على ما نطق به العرب.

ونحن لم نجد من أسلافنا من ارتكب ذلك أو فكّر به أو دعا إليه، اللهم إلا ابن خلدون إذ قال في "المقدمة":

"ثم إن أهل الكتاب من العرب، اصطلحوا في الدلالة على حروفهم المسموعة بأوضاع حروف مكتوبة، متميزة بأشخاصها، كوضع ألف باء وجيم وراء وطاء إلى آخر الثمانية والعشرين. وإذا عرض لهم الحرف الذي ليس من حروف لغتهم بقي مُهملاً عن الدلالة الكتابية مُغفلاً عن البيان. وربما يرسمه بعض الكتاب بشكل الحرف الذي يكتنفه من لغتنا قبله أو بعده، وليس بكافٍ في الدلالة بل هو تغيير للحرف من أصله. ولما كان

كتابنا مشتملاً على أخبار البربر وبعض العجم، وكانت تعرض لنا في أسمائهم أو بعض كلماتهم حروف ليست من لغة كتابتنا ولا اصطلاح أوضاعنا اضطررنا إلى بيانه، ولم نكتف برسم الحرف الذي يليه كما قلناه، لأنه عندنا غير وافٍ بالدلالة عليه، فاصطلحت في كتابي هذا على أن أضع ذلك الحرف العجمي بما يدلُّ على الحرفين اللذين يكتنفانه، ليتوسط القارئ بالنطق بين مخرجي دَيْتِكَ الحرفين فتحصلَ تأديته. وإنما اقتبسْتُ ذلك من رسم أهل المصحف حروفَ الإشمام كالصراط في قراءة خَلْف، فإن النطق بصاده فيها معجم متوسط بين الصاد والزاي، فوضعوا الصاد ورسوموا في داخلها شكل الزاي ودل ذلك عندهم على التوسط بين الحرفين. فكذلك رسمت أنا كل حرف يتوسط بين حرفين من حروفنا كالكاف المتوسطة عند البربر بين الكاف الصريحة عندنا والجيم أو القاف مثل "بلكين" فأضعها كافاً وأنقطها بنقطة الجيم واحدة من أسفل، أو بنقطة القاف واحدة من فوق أو اثنتين، فدل ذلك على أنه متوسط بين الكاف والجيم أو القاف. وهذا الحرف أكثر ما يجيء في لغة البربر. وما جاء من غيره فعلى هذا القياس: أضع الحرف المتوسط بين حرفين من لغتنا بالحرفين معاً، ليعلم القارئ أنه متوسط فينطق به كذلك، فنكون قد دللنا عليه. ولو وضعناه برسم الحرف الواحد عن جانبه لكنا قد صرفناه من مخرجه إلى مخرج الحرف الذي من لغتنا وغيرنا لغة القوم...".

هذا هو الصوت العربي القديم الوحيد في ما أعلم، الذي دعا إلى اختراع حروف جديدة. ولكننا لا نجد طريقته التي دعا إليها مطبقةً حتى في نسخ كتابه، ولن يتاح لها التطبيق - في نظري 0 تطبيقاً عاماً في المراقن أو الآلات الكاتبة والمطابع على اختلافها وحتى الخط العادي. أضف إلى ذلك أنه لم يُنَقِّ بعدُ على أمثال هذه الحروف ولو كانت قليلة اللهم إلا الباء الفارسية التي بين الباء والفاء، إذ يفهما الناس منقوطة بثلاث من أسفل، ولكن قلَّ من الناس من ينطقها كما ينطق بها الأعاجم، حتى أولئك الذين يتكلمون الإنكليزية أو الفرنسية ينطقون "الباء" بـاء في الكلام الأعجمي نفسه، أما الحرف الذي يقابل حرف (V) الأعجمي فيرسمه بعض المشاركة فاء فوقها ثلاث نقط، ولكن إخواننا المغاربة يستعملون هذه الفاء المنقوطة بثلاث من فوق للدلالة على الحرف الذي يقابل حرف (G) الأعجمي، وهو الذي يستعمل له إخواننا القاهريون الجيم غير المعطشة ويرى بعضهم أن يستعمل له الكاف الفارسية التي لها خطان من فوق.

ثم إننا في استعمالنا الشائع لا نفعل ذلك.

فنحن نلفظ كثيراً من أسماء البلدان والمدن مثلاً على منهاج العرب في استعرابها لا كما يلفظها أهلها. فنقول مثلاً باريس أو باريز لا "ياغي"، ونقول انكلترة لا "انجلاند"، ونقول ألمانيا لا "دويتشلاند"، ونقول النمسا لا "أوستيرايخ"، ونقول موسكو لا "موسكفا" وبراغ لا "براها"، ولاهاي لا "دناخ"، والسويد والنرويج لا "سفيريجه" و "تورغه" وبكين لا "بيجينغ"، والأرجنتين لا "أرخنتينا"، والمكسيك لا "ميخيكو" واليونان لا "إيلاس"، وهكذا..

أسمح لنفسي بعد ما تقدم أن أنتقل إلى "المنهجية الموحدة" على وجه الخصوص. ويخيل إلي أنني أستطيع أن أتحدث عن أمرين اثنين: مقدمات المنهجية والمنهجية بالذات.

أما مقدمات المنهجية فهي دلائل إرشادية ينبغي إعدادها خير إعداد، ووضعها في متناول كل من يريد مزاوله وضع المصطلح، لتكون دليلاً هادياً له في هذا السبيل. ولا بد من أن تضطلع بإعدادها سلطة لغوية جماعية كاتحاد المجامع أو مجمع اللغة العربية بالقاهرة بتكليف من اتحاد المجامع.

وأهم هذه الدلائل الإرشادية في نظري ما يلي:

أولاً : قائمة بالمبادئ اللغوية التي يُسترشَد بها بشكل عام، وقد اقترح لها مثل القائمة التالية:

١ - يقول أحمد بن فارس في "الصاحبي": "أجمع أهل اللغة إلا من شذَّ عنهم، أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشق بعض الكلام من بعض".

٢ - يقول أبو عثمان المازني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".

٣ - يقول ابن جني في "الخصائص" في فصل عنوانه "قضية اختلاف اللغات وكلها حجة": "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه". وينقل السيوطي في الاقتراح قول أبي حيان في شرح التسهيل: "كل ما كان لغةً لقبيلة قيس عليه".

- ٤ يقول السيوطي في "الأشباه والنظائر": "علة الضرورة التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل".
- ٥ يقول المبرد في "المقنضب": "الضرورة تردّ الأشياء إلى أصولها" وهو قد أمعن في ذلك حتى أجاز في الضرورة الرجوع إلى الأصل مطلقاً وإن لم يرد به سماع. بل بلغ بذلك إلى أن يقول: "قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك، ليدل على أصل الباب".
- ٦ يقول ابن جني في "الخصائص": "اعلم أن الشاعر إذا اضطر، جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع.. فإنه إذا أدى القياس إلى شيء ما، ثم نطقت العرب بخلافه، فإن ما أدى إليه القياس ينبغي أن يصرف على أنه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة.. هذا ما ذهب إليه النحويون".
- ٧ يقول ابن سيده: "قد يؤثرون المحاكاة والمناسبة بين الألفاظ تاركين لطريق القياس.. إلى أن يقول: فإذا كانوا قد يفعلون مثل ذلك محتشمين من كسر القياس، فأن يفعلوه فيما لا يكسر القياس أسوغ".
- ٨ يقول ابن السّيد البطليوسي في "الاقتضاب": "المنسوب يرد خارجاً عن القياس كثيراً". وذلك - كما يقول ابن منظور في "اللسان" - "للفرق الذي يحافظون عليه كثيراً ويعتادونه في مثل هذا". ويرى ابن السّيد "أن العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذي هو عبارة عنه في بعض المواضع.. إلى أن يقول: "فزادوا في الألفاظ على ما كان ينبغي أن تكون عليه، كما زادت المعاني الواقعة على نظائرها".
- ٩ يقول ابن جني: "من التدرّج في اللغة قولهم ديمة وديم، واستمرار القلب في العين إلى الكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: دومت السماء وديمتم فأما "دومت" فعلى القياس، وأما ديمتم" فلا استمرار القلب في ديمة وديم".
- ١٠ يتقلّ البغدادي في "الخرانة" ما ذكره البدر الدماميني في شرح التسهيل قوله: "وتدوين الأحاديث - يعني أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام - والأخبار بل

وكثير من المرويَّات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حيث كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُونَ ذلك المبدل - على تقدير التبديل - ومُنْع من تغييره ونقله بالمعنى - كما قال ابن الصلاح - فبقي حجة في بابه".

١١ يقول ابن جني في "المحتسب": "متى كان فعل من الأفعال في معنى آخر، فكثيراً ما يُجرى أحدهما مُجرى صاحبه، فيُعدّل في الاستعمال به إليه، ويُحتذى في تصرفه حدوّ صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه!" ويقول ابن هشام في "المغني": "وقد يُشربون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمّون ذلك تضميناً". وقد قال جماعة من البصريين بقياسية التضمين على أنه ضرب من ضروب المجاز، والمجاز قياس، وإذا كان التوسع في الفعل كان التضمين من قبيل المجاز المرسل.

١٢ يقول أبو هلال العسكري في "التلخيص": "والكلمة العجمية إذا عربت فهي عربية! لأن العربي إذا تكلم بها معربة لم يُقل إنه يتكلم بالعجمية".

١٣ يقول المصطفى الشهابي في كتابه عن "المصطلحات العلمية": "لا ضير في التعريب كلما مست الحاجة إليه، وكلما تعدّر العثر على كلمة عربية تقابل الكلمة الأجنبية، أو تعدّر إيجاد كلمة عربية تفيد معناها بوسائل الاشتقاق المعروفة". وأنا أضيف إلى ما قال: ". أو حين تكون الكلمة العربية المقترحة أشدّ عجمةً من الكلمة الدخيلة، أو تكون اللفظة مما اشتهر وشاعر استعماله، أو يكون اللفظ من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هو في كل لغات العالم أو جُلّها".

١٤ يقول ابن السّيد في "الاقتضاب": "ورأيت ابن جني قد قال في بعض كلامه: الوجه عندي أن تكسر الشين من شطرنج ليكون مثال جردحل. وهذا لا وجه له، وإنما كان يجب ما قاله هنا، لو كانت العرب تصرف كل ما تعربه من الألفاظ العجمية إلى أمثلة كلامها. وإذا وجدنا في ما عربوه أشياء كثيرة مخالفة لأوزان كلامهم فلا وجه لهذا الذي ذكره". على أن هذا لا يعني الترحيب بالإكثار من

هذه الكلمات التي لا تواكب أمثلة كلام العرب، بل العكس هو الصحيح، لأن نقلها بهذه الأوزان الناشئة يجعل من العسير بل المتعذر جمعها والنسبة إليها والاشتقاق منها.

١٥ يقول الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر في مقدمة كتاب "المعرب" للجواليقي: "وأكثر الأعلام التي نقل العرب وأوثقها نقلاً ما جاء في القرآن الكريم من أسماء الأنبياء وغيرهم. فلو شئنا أن نُخرج منها معنى واحداً تشترك كلها فيه بالاستقصاء التام والاستيعاب الكامل، وجدنا فيها معنى لا يخرج عنه اسم منها وهو أن الأعلام الأجنبية تُنقل إلى العربية مغيّرة في الحروف والأوزان إلى حروف العرب وحدها، وإلى أوزان كلمهم أو ما يقاربها، وأنها لا تُنقل أبداً كما ينطقها أهلها".

ثانياً: دليل بالقواعد المتعلقة بقياسية عدد من الصيغ تسهياً للنسخ على منوالها، وإن لم يَغن ذلك الالتزام الصارم بها، وقد سبق لمجمع اللغة العربية بالقاهرة أن أصدر تبعاً عدداً من أمثال هذه الصيغ، مثل صيغة "فُعال" و "فَعَل" للمرض، و "فِعالَة" للحرفة أو المهنة، وصيغ "مِفْعَل" و "مِفْعَال" ثم "فِعالَة" ثم "فِعال" و "فاعلة" و "فاعول" لاسم الآلة، وصيغة "فِعال" للدلالة على الاحتراف وملازمة الشيء، وقياسية المصادر الصناعية، وجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وجواز استعمال، "لا" مركبة مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع، وجواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه، وقياسية التعددية بالهمزة، وقياسية المصدر الذي على وزن "تفعال" للدلالة على الكثرة والمبالغة، و "فَعَل" المضغف للتكثير والمبالغة.. وغيرها كثير. ولكن الحاجة تقضي الآن بجمع هذه القرارات في دليل واحد، يشتمل أيضاً في آخره على البحوث التي كتبها عدد من العلماء الأجلّاء تأييداً لهذه القرارات.

ثالثاً: دليل بالأحوال التي يجوز فيها الخروج على مألوف اللغة للضرورة العلمية، فنُجيز مثلاً كالبصريين صرف ما لا ينصرف ونجيز مع الكوفيين ترك صرف ما ينصرف؛ ونجيز مع البصريين قصر الممدود لأن الأصل هو القصر فالرجوع إلى

الأصل مقبول، ونجيز مع الكوفيين مدّ المقصور لأنه عندهم من باب إشباع الحركات في الضرورة. ونقتدي بالذين صغروا "شيخاً" على "شويخ" فنجيز "البويضة" تصغيراً للبيضة كما هو شائع ونأخذ بما ورد في حديث شريف في تفسير قوله تعالى: [وعلم آدم الأسماء كلها]: علمه حتى القصة والفصيحة والفسوة والفسوية، فنقول "الكليوة" تصغيراً للكوة لأن "الكليّة" لا تُقرأ إلا "كليّة" أ "كليّة"؟ وهكذا.. وقد أحسن مجمع القاهرة صنعاً حين أقر صيغة "تمفعّل" مثلاً بتوهم أصالة الميم فهي تسهل صوغ ألفاظ من مثل تمحور وتمركز وتمفصل.. إلخ. وحين أجاز لحوق التاء بالأسماء على أنها فيها للدلالة على الوحدة أو التأكيد، كقولنا: اللوحة والكيسة والنجمة والجبية وما إلى ذلك. وينبغي أن ينشر هذا الدليل أيضاً على نطاق واسع، وأن يتم تحديثه باستمرار.

رابعاً: قائمة طويلة بالسوابق واللواحق، يراعى قدر الإمكان أن تكون مستوعبة، ويوضع بين قوسين اسم الحقل الدلالي الذي تعود إليه كل سابقة أو لاحقة ولا سيما إن كان ثمة اشتراك في اللفظ واختلاف في المعنى، ويتم تحديث هذه القائمة باستمرار.

خامساً: كتيب يشتمل على القوائم الدلالية في كل فرع من فروع العلم تجنباً لاستعمال لفظة سبق استعمالها في نفس الحقل الدلالي، وتيسيراً على المتخصصين في كل علم من العلوم على أن يتم تحديث هذه القوائم باستمرار.

سادساً: كتيب أو كتيبات تجرّد المصطلحات الموجودة في كتب التراث العلمي، مثلما فعل ابن الحشاء قديماً في تجريد مصطلحات كتاب المنصوري في الطب للرازي، ومثلما صنعت السيدة وفاء تقي الدين حديثاً في تجريد مصطلحات كتاب القانون لابن سينا. فليس يخفى أن المعاجم وحدها لا تشتمل على كل كلام العرب، ومن قبلُ قال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله".. ثم إن الفتوحات الإسلامية لم تمتد إلى أمريكا ولا إلى أقاصي الصين واليابان ولا إلى كثير من الأصقاع الشمالية والجنوبية من الكرة الأرضية. فخلت المعاجم من ألوف مؤلفة من أسماء الأحياء. كما أن هذه المعاجم تخلو من عدد لا يستهان به

من الألفاظ الاصطلاحية المولدة في أيام العباسيين ومن بعدهم. وسيكون من الخير الكبير جمع هذه المصطلحات الشوارد في كتاب مطبوع.
سابعاً: قائمة بالرموز والمختصرات وكيفية نقل المختصرات الأجنبية إلى اللغة العربية.

هذه - في نظري - أهم مقدمات المنهجية التي ينبغي إعدادها تيسيراً لواقعي المصطلح وتسديداً لعملمهم. وليس يعني ذلك بالطبع أن ننتظر إنجاز هذه المقدمات ولكن من الخير أن نعمل على إعدادها بأسرع ما يمكن.

أما المنهجية على وجه الخصوص، فإنني أزم أن ما جرت عليه لجنة إعداد المعجم الطبي الموحد، يصلح نواة أساسية لها. وفي ما يلي أهم بنود هذه المنهجية:

١ - تُستعمل لفظة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبي، ولا تُستعمل المترادفات إلا في ما ندر وعند الضرورة، وبذلك يتحقق توحيد المصطلحات. وحين توجد بعض الألفاظ الشائعة في بعض البلدان العربية دون بعض، وتفضل عليها مصطلحات أخرى، يُكتب المصطلح المفضل بين قوسين بعد المصطلح المفضل، وبأحرف أصغر حجماً، وذلك تسهيلاً لانتلاف المصطلح المفضل من جهة، مع الإيحاء بضرورة العدول عن المصطلح المفضل في الوقت نفسه.

٢ - إذا وجدت عدة مترادفات أجنبية للمفهوم الواحد لأسباب تاريخية، يُترجم أصلها لتأدية المعنى، ويوضع في مقابلها جميعاً، مع الإشارة بجانب المترادفات الأخرى إلى التعبير الذي اتفق على ترجمته، بوضعه بعد علامة المساواة (=) بين قوسين.

٣ - إذا كان للمصطلح الأعجمي أكثر من دلالة واحدة، يوضع مصطلح عربي مقابل كل دلالة، وترقم هذه المصطلحات إظهاراً لتمايزها، ويستحسن بيان الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه المصطلح بين قوسين.

٤ - ينبغي درس المصطلح الأجنبي دراسة وافية والتعرف على مدلوله العلمي ومفهومه الدقيق ومعناه الاصطلاحي الخاص المستعمل في حقل الاختصاص قبل الإقدام على وضع مقابله العربي. ولا يُنصح بترجمة المصطلح ترجمة حرفية، أو استعمال مرادفاته الموضوعية لدلالات خاصة في حقول اختصاصات علمية أخرى.

- ٥ - لا يجوز اعتماد لغة أجنبية واحدة - مهما كان لها من السيادة - مصدراً وحيداً للمصطلحات الأجنبية، وإنما يُترجم اللفظ الأجنبي الذي هو أفضل في تأدية المعنى، فيُترجم اللفظ الإنكليزي أحياناً والفرنسي أحياناً أو غيرهما من ألفاظ اللغات الأخرى. بحيث يكون الهدف دائماً دقة المعنى ووضوحه.
- ٦ - تُستعمل الألفاظ العربية المتداولة أو التي سبق أن استعملها علماء العرب الأقدمون، إذا كانت بقي بالغرض العلمي، وإلا يُجتهد في وضع لفظ جديد مناسب. وتؤخذ بنظر الاعتبار المصطلحات التي وضعتها المجامع، واللجان المتخصصة، والعلماء.
- ٧ - يُكتفى بوجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
- ٨ - يُبتعد عن الكلمة المُثَقَّلة بعدة معانٍ، فيُحاولُ العثور على ألفاظ لا تشترك مع سواها بقدر الإمكان، ولا سيما تلك التي تشترك في حقل دلالي واحد.
- ٩ - يُلتزم قدر الإمكان بالقوائم الدلالية، والسوابق واللواحق، والصيغ القياسية التي يُعدها المجمع الموحد.
- ١٠ - يجوز اللجوء أحياناً إلى النحت أو التركيب المزجي، إذا كانت اللفظة المنحوتة مفهومة مقبولة، أو شائعة، أو منسوبة. ولكن النحت يحتاج إلى ذوق سليم خاصةً، فكثيراً ما تكون ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتين عربيتين أو أكثر أصلح وأدل على المعنى من نحت كلمة يمجّها الذوق ويستغلق فيها المعنى. ويراعي في المركبات المزجية التي تعتبر مصطلحات أن تجعل اسماً واحداً إعراباً وبناءً، فلا يعرب الجزء الأول من مصطلح الاثنا عشري مثلاً وإنما يحتفظ هذا المصطلح بشكله في جميع أحواله.
- ١١ - يفضل تقدير محذوف في بعض المصطلحات التي تتألف من جملة، على التركيب المزجي أو النحت، فيقال مثلاً: "الشريان تحت الترقوي" بتقدير محذوف هو "العظم" بدّل أن يقال "الشريان التخرقوي" أو "التحت ترقوي".
- ١٢ - لا حرج في استعمال الكلمات الدخيلة أو المستعربة حين اللزوم، ولا سيما حين تتعذر تأدية المعنى المراد، أو حين تكون الكلمة العربية المقترحة أشدَّ عَجْمَةً من

الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مما اشتهر وشاع استعماله، أو يكون قد اكتسب صفة العالمية بدخوله كما هو كل لغات العالم أو جُلّها.

١٣ يُتَّزَم في هذه الكلمات الدخيلة أو المستعربة اختيار اللفظ الأسهل من بين مختلف اللغات الأجنبية، لنقله إلى العربية بأخفّ ما يمكن على اللسان العربي، دون التزام لغة أجنبية واحدة. فيقال مثلاً في مصطلح الكيمياء "هيدروكسيد" لا "هايدروكسايد" ويُقال "يورانيوم" لا "أورانيوم"، ويُقال "بزموت" لا "بُزْمَتْ"، ويُقال "ليياز" لا "لايبيز"، ويُسعى إلى الانسجام قدر الإمكان فيقال "فيزيولوجيا" لا "فيسيولوجيا" لأننا قلنا "الفيزياء" ولم نقل "الفيسياء" وهكذا.. كما يُحرَص في نهاية الكلمات على التمييز بين اسم العلم وبين ما ينسب إليه فنكتب "الحيولوجيا" و "الباثولوجيا" مثلاً بالألف لتمييزها عن الطبقات الجيولوجية أو التغيرات الباثولوجية التي نكتبها بالتاء.

١٤ لا داعي لاستعمال حروف غير الحروف العربية كالباء والفاء، وإنما يُنقل الحرف إلى أقرب حرف عربي إليه، فترسم (P) باء، و (V) فاء. أما حرف (G) فيعرب "غيناً" إلا إذا كان يُلفظ جيماً صحيحة لا جيماً قاهرة.

١٥ نظراً إلى صعوبة توافر الشكل "التشكيل" في المطابع والمناسخ، ينبغي عدم التخرج من استعمال الأحرف اللينة في الكلمات المعربة حتى لا يلتبس اللفظ، على أن يُستغنى عنها إذا لم يكن ثمة التباس، كما ينبغي عدم التخرج - في استعمال هذه الأحرف اللينة- من التقاء الساكنين استثناساً بالمد اللازم في القرآن الكريم حيث يلتقي حرف اللين بحرف ساكن يؤلف الجزء الأول من الحرف المشدّد. ولا حاجة لبدء الكلمات الساكنة الأولى بألف، اكتفاءً بالاختلاس في نطق هذا الحرف الساكن، أو بتحريكه.

١٦ ينبغي الحرص في استعراب الكلمة على وضعها في صيغة يسهل جمعها والنسبة إليها والاشتقاق منها، ويفضّل عدم استعرابها إن لم تتحقق فيها هذه الشروط.

١٧ يعتبر المصطلح المستعرب عربياً يخضع لقواعد اللغة العربية، ويجوز فيه الاشتقاق، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق.

١٨ - يجوز التصرف في صيغ النسبة، للتمييز أو منع اللبس، كما تجوز النسبة إلى المفرد والجمع.

١٩ - يجوز التوسع في استعمال لام الإضافة ضمناً لوضوح المصطلحات التي تتألف من جملة، فيفضل مثلاً أن يُقال: "الطبقة الحبيبية للبشرة" لا "طبقة البشرة الحبيبية" ويُقال: "الرأس الأمامي للعضلة ذات الرأسين" لا "رأس العضلة ذات الرأسين الأمامي". وذلك استثناساً بأن من مواضع اللام أن تكون بمعنى "من" وذلك قولهم: "سمعت لزيد صياحاً أي: من زيد صياحاً. كما يجوز التوسع في استعمال اللام الأخرى التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعولها فيقال مثلاً: "العامل المُطْلَق للهرمون المنبّه للجُرب".

٢٠ - ينبغي ترجمة أسماء الأجناس والأنواع في تصانيف الأحياء من حيوان ونبات وجرائيم، ولا يجوز أن تستعرب بحجة أنها أسماء أعلام فاسم العَلَم فرع من اسم الفرد والفرد تحت النوع وتحت الجنس. ويمكن، بل يَحْسُن، في التعليم العالي إضافة الاسم الأعجمي إلى جانب الاسم العربي.

٢١ - يجوز التخصيص بناء التأنيث لضرورة التمييز، فيقال اللوح واللوحة، والكيس والكيسة، والحبيب والجبية وما أشبه ذلك.

٢٢ - تذكر صيغة جمع المصطلح بين قوسين إذا لزم الأمر.

أما بعد،

فنحن اليوم نستعمل في عالمنا العربي للشهر الثامن من أشهر السنة الميلادية خمسة أسماء، فنقول في العراق والشام "آب"، وفي مصر "أغسطس" وفي ليبيا "هانيبال"، وفي تونس "أوت"، وفي المغرب "عشت". ونستعمل للخضرة التي يأكلها جميع الناس في عالمنا العربي، لا يكاد يدعها إنسان، ستة مصطلحات هي الطمطة والبندورة والطماطم والقوطة والطماطيس والماطيشة إلى جانب عدد من الأسماء المحلية الأخرى.

أَقْلَمُ يَأْنِ لِأَبْنَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ يُوَحِّدُوا مُصْطَلِحَاتِ اللُّغَةِ الَّتِي تَجْمَعُهُمْ، وَلَا يَكُونُوا
كَالَّذِينَ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَفَسَدَتْ قُلُوبُهُمْ؟
رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ بِرَحْمَتِكَ!
